

برل ابوشارك عن سنة
١٠٠ في مصر والسودان
١٥٠ في الممالك الأخرى
عن العدد ٢٠ مليا
الاعدادات
يتفق عليها مع الإدارة

الرسالة

نشرة

مجلة أسبوعية للادب والفنون والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Littéraire
Scientifique et Artistique

ساحب المجلة ومديرها
ورئيس تحريرها السئول
احمد حسن الزيات
الإدارة
شارع السلطان حسين
رقم ٨١ - عابدين - القاهرة
تليفون رقم ٢٧٦٩٠

العدد ١٠٢٣ ٥ الاثنين ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٢ - ٢ فبراير سنة ١٩٥٣ - السنة الحادية والعشرون

عدالة الأرض

ودم الشهيد حسن البنا

المؤلف: سيرة قطب

قضية هذا الدم الزكى لا تزال بين يدي القضاء ، فلا
تعليق لى عليها فى موضوعها وقائمتها ؛ ولكنها تثير فى
النفوس أشجانا ، وتكشف فى الوقت المناسب عن حقائق ،
وتوجه النظر إلى حقيقة عدالة الأرض ، وترفع البصر إلى
عدالة السماء ، وتبين ما يصنعه البشر من الذنوب ،
وما يصنعه الله من العقوبة .. « إن فى ذلك لذكرى لمن
كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد »
إن يمثل الأنعام يقول :

« وما أن الواقعة - كما أظهرها التحقيق - تلخص
فى أن الأميرالاي محمود عبد المجيد بيت النية على قتل المرشد
العام لجماعة الإخوان المسلمين «الرحوم الشيخ حسن البنا»
- وإن لم يصل التحقيق إلى تحديد إن كان فى ذلك متفقا

فهرس العدد

- عدالة الأرض وحسن البنا للأستاذ سيد قطب ... ١٦١
باطل مشرق ... محمود محمد شاكر ... ١٦٤
عبد الله نديم ... عبد الرحمن الزاوي ... ١٦٧
الآنسة (عطار) ... علي الطنطاوي ... ١٦٩
الجناس الثام فى القرآن ... محمد أحمد النمرأوى ... ١٧٢
بين القصصى والعامية ... عبد القادر المرنى ... ١٧٥
كوليرج ... للتأقد . اى . قى . كيلر كوج ... ١٧٩
المروية راجلة وهدف للأستاذ عيسى الناعورى ... ١٨٢
وبقيت وحدى (قصيدة) للأستاذ إبراهيم محمد نجما ... ١٨٤
(من هنا ومن هناك) - رأى كاتب أمريكى فى ... ١٨٦
أدب الولايات المتحدة - آراء الماصرين فى فكتور
هوجو ومع جول رومان - المكان فى الشرق الأوسط
(مسرح وسينما) - مسرحية « أم رثية » ... ١٨٩
- للأستاذ على متولى صلاح ...
(آراء وأبناء) - جوائز نؤاد وفاروق - ١٩٢
المؤتمر العلمى العربى الأول - الصحفيون فى
أورج القيوم - يوم الفلسفة - للأستاذ عزيز الحكيم
(فى عالم الكذب) - الزنايق الحر لعاغور - ١٩٤
الدكتور أحمد نؤاد الأهوانى ...
(طرائف وقصص) - شىء كالربيع - للأستاذ ... ١٩٧
محمد أمين البندقى ...
(لغويات) - القدوم - الكسبة ... ٢٠٠

ذلك القصاص العادل من ذلك العهد الفاجر ومثلبيه
أجمعين.. فكيف بيضمة رؤوس سفيرة أكبرها رأس ذلك
الأمير الای الصغير ؟

هنا تبدو عدالة الأرض قاصرة . ويبدو تشريع
الأرض هزيلة . ويبدو مشرعو الأرض أقراما ..
وهنا تبدو المسافة هائلة بين تشريع الله للبشرية
وتشريع الإنسان

ما جزاء ولي الامر الذي يهدر دم الأبرياء الطاهرين ؟
ماذا تقول عدالة الأرض في ذلك الاتهام الذي يذكره
ممثل الاتهام على سبيل الجرم والتأكيد ؟
لعل الحصانة الكاذبة « لولاة الأمور أولئك » هي
التي قيدت يد ممثل الاتهام ، فلم يستطع إليهم سبيلا !

فأى زيف زيف تلك الدساتير التي تسبغ الحماية على
المجرمين وترفعهم فوق العدالة وفوق القانون ؟ وأى عجز
في عدالة الأرض كلها وأى قصور ؟

إن عدالة الأرض هذه لتمنع محكمة النقض في مواطن
كثيرة أن تحكم ببطالان الحكم الجائر إذا لم تجد سبيلا
لقبول الطعن فيه شكلا ، فإذا كانت الإجراءات الشكائية
كلها صحيحة ومستوفاة وقفت محكمة النقض عاجزة عن
أن تنفذ إلى الموضوع . ممنوعة من إحقاق الحق الذي تراه ،
مكتوفة عن رفع الظلم الذي تمتعه

وحتى حين تجد منفذا في الشكل فإنها تقف مكتوفة
اليدين إذا لم تجد في التطبيق القانوني الموضوعي خطأ ..
مهما يكن الحكم مع ذلك جائرا

ولقد وقف المرحوم عبد العزيز فهمي هذا الموقف في
قضية البداري . لا يجد سبيلا إلى دفع الظلم وتحقيق العدل
إلا صرخة يبعثها من أعماق ضميره ، صرخة في وجه قانون
الأرض الذي يقف جامدا مكبلا بالإجراءات !

وتخطئ المحكمة ذاتها ثم يتبين لها الخطأ بمد أن
تصدر حكما ، فلا تملك حينئذ أن ترجع إلى الصواب ..

عليه مع ولادة الأمور في الدولة - وقتئذ - أو أنه كان
يتم لهذا حتى يعطى بتقدير ولادة الأمور أولئك ، لثقتهم
في أنهم أهدروا دم المجنى عليه ، فبات تنفيذ قتله أممية
يتقنون إليها ويروجون لتحقيقها

« وتنفيذا لما يبت الأمير الای محمود عبد المجيد النية
عليه ، استقدم إليه الأشخاص الذين يعرف فيهم الاستعداد
الإجرائي لأرتكاب هذه الجريمة ، والذين وقع اختياره
عليهم لتدبيرها وتنفيذها ، وهم الصاغ حسين كامل ،
واليرزباشي عبده أرمانوس ، والأباشي أحمد حسين جاد ،
ووكيل الباشجاويش محمد اسماعيل ، والأباشي حسين
محمد بن رضوان ، والباشجاويش محمد محفوظ محمد ، ومصطفى
محمد أبو الليل ويوسف أبو غريب ... الخ »

وينتهي ممثل الاتهام إلى المطالبة برؤوس هؤلاء الذين
حدثتهم عريضة الاتهام : ويقف مكتوف اليدين أمام
« ولادة الأمور أولئك الذين أهدروا دم المجنى عليه » لأن
قانون الأرض الذي بين يديه ، لا يساعده ولا يساعد
العدالة على الأخذ بتلاييتهم على الأقل بنهمة « إهدار دم
المجنى عليه » وهم المكفرون حماية هذا الدم البري

والقضية بين يدي القضاء فيها يختص بالتمهين ، فلا
تعليق لي على موضوع الدعوى ولا حواشيها .. ولكن
لنفرض أن المحكمة قد أجابت ممثل الاتهام إلى كل طلباته ،
وسلت إليه رؤوس هؤلاء التهمين .. فإذا تساوى تلك
الرؤوس بالقياس إلى رأس حسن البناء ؟ وماذا تساوى
تلك الدماء بالقياس إلى ذلك الدم الركي الذي أريق ؟

ألا ما أعجز عدالة الأرض حينئذ ، وما أقصر بعدها
عن العدل في أخيق معانيه !

إن أكبر الرؤوس في ذلك العهد الآثم ، رؤوس
« ولادة الأمور أولئك » كما يبر عنهم ممثل الاتهام في
احتقار .. إن أكبر الرؤوس يوم ذلك مجتمعة لا تسليح أن
تكون موطنًا لقدم ذلك الشهيد الكريم . ولا تحقق

صاحب جلالة ، ولا تصون ذاته المقدسة ، ولا تضعه فوق القانون

إن شريعتنا لا تدع ولاية الأمور يهدرون دم الأبرياء ، ثم يروحون ناجين لا تعتمد إليهم يد القانون السلاء المرلا . لهذا نحن ندعو إلى تحكيم شريعة الإسلام ؛ لأنها شريعة أكثر تقدماً ، وأوسع أفقا ، وأكثر مرونة .. ولأن قانونكم الأرضي قاصر جامد متخلف لا يلي داعي الزمن ؛ ولا يقتص لدماء الأبرياء !

تساوت هذه الخواطر في نفسى وأنا أطلع صحيفة الاتهام . وأنا أبصر بيد العدالة الأرضية قصيرة عاجزة سلاء . وأنطلع إلى عدالة السماء فأراها شاهدة سامة متفوقة شماء .

وقلت : ألا يفتح الله على هذه البشرية فتخرج من مضيق الأرض إلى فحة السماء ؟ ألا يكشف الله عن بصيرة هذا الناس فيبصروا النور الذى يتخبطون دونه فى دياجير الظلام ؟

إن أشد ما يثير الضحك المر .. رجال القانون عندنا ، أولئك الذين يحسبون شرائعهم عصرية تقدمية ، ويمدون شريعة الله قديمة ورجعية !

إنهم لا يكفون أنفسهم النظر فى شرائعهم وشريعة الله . ليعلموا أن عقلية التشريع التى بين أيديهم جامدة قاصرة حين تقاس إلى الشريعة السمحة الحرة الدقيقة العادلة إنهم جهلاء ويحبسون أنفسهم من الملاء ! إنهم جامدون ويحبسون أنفسهم متحررين « وإذا قيل لهم : لا تفسدوا فى الأرض . قالوا : إنما نحن مصلحون ! ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون »

ففر الله لهم وهدام إلى الحق . والحق منهم على قيد ذراع

- سيد قطب

لقد خرج الأمر من يدها بمجرد إصدار الحكم !

ها ها ها ! ها ها لعدالة الأرض التى ترى الحق واضحا ولكنها لا تملك الرجوع إليه ، لأن الأمر خرج من يدها عاقلة على الإجراءات !

أما عدالة السماء فتقول : إن الرجوع إلى الحق فضيلة . ولا تمنع القاضى الذى يصدر الحكم ، ثم يتبين له خطأه أن ينقض حكمه بنفسه ، وأن يرد إلى الحق ، لأن الحق أولى بالاتباع

وبالطبع لا تقف أمام محكمة أخرى أن ترد الحق إلى نصابه بمجرد أن يتبين الحق ، غير مقيدة بهذه الشكليات التى يؤثرها قانون الأرض على العدالة ، ويصون اعتبارها ولو بإهدار دماء الأبرياء

فأين عدالة الأرض من عدالة السماء ؟!

إننا حين نطلب للإسلام أن يحكم ، وحين نطلب لشريعته أن تكون مصدر التشريع .. إنما نطالب بشريعة أرقى ، وبإجراءات أدق ، وبعدالة أكثر ، والجاهلون يقولون : أريدوننا على أن نرند إلى الوراء أربعة عشر قرنا ؟!

يا للفرور ! يا للجمالة ! إن قانونكم هو القاصر العاجز ، وإن تشريعكم هو المتأخر الجامد ..

إن شريعتنا التى ندعوكم إليها لا تقل يد القاضى عن العودة إلى الحق ، فى أى وقت وفى أى دور من أدوار المحاكمة .. حتى يمد الحكم ، له أن يعود إلى الحق الذى يراه إن شريعتنا لا تقف جامدة مشلولة أمام الظالم الواقع والعدل الضائع ، لأنها تريد المحافظة على كرامة الإجراءات دون كرامة العدل والحق والقضاء

إن شريعتنا لا تقف عاجزة أمام ملك ولا رئيس جمهورية ولا رئيس وزارة ولا وزير ولا كبير .. فحينما كانت جريمة فشريعتنا حاضرة لردع المجرم كائننا منصبه ما كان إن شريعتنا لا تسمى القاتل ولا المهرض على القتل